

هجرة الأساتذة الجامعيين

متى نوقف النزيف؟

بقلم : أبو بكر خالد سعد الله

قسم الرياضيات

المدرسة العليا للأساتذة، القبة، الجزائر

sadallah@wissal.dz

يبدو، حسب التصريحات الرسمية للمسؤولين في مختلف المستويات، أن السلطات بدأت تنظف بجدية إلى خطورة وانعكاسات السياسة المتبعة لحد الساعة إزاء وضعية الأساتذة الجامعيين والمنتسبين إلى هذا السلك من التعليم العالي. والواقع يقول - رغم ما تدّعيه السلطات المتعاقبة منذ الاستقلال - أن الأستاذ الجامعي لم يكن في يوم من الأيام بيت القصيد في بلادنا ولا محل اهتمام جاد من قبل أهل الحل والربط.

ولو كان الأمر عكس ذلك لما صارت جامعاتنا بمثابة " حديقة تجارب " أو " ميدان تدريب " يلتحق به حاملو الشهادات العليا لكسب المهارات الميدانية ونيل الخبرة العلمية والتجربة المهنية، ثم يرحلون عنها بزادهم العلمي والبيداغوجي إلى من يحترمهم أكثر أو إلى من يدفع لهم أكثر ... يحدث ذلك سنويا أمام أعين المسؤولين دون أن يحرك لهم ساكن ودون أن يدقّ أحدهم ناقوس الخطر وينادي بتوقيف النزيف.

وقد تبينت اليوم - أكثر من الأمس - فداحة هذا الوضع وتجلّى لهؤلاء المسؤولين أن الخطب الرنانة والوعود الخاوية والنداءات الحماسية والضرب على وتر الوطنية من أجل إيقاف هذا النزيف أدوات كلامية تجاوزها الزمن، وصار يضحك، حين سماعها، العام والخاص. كيف لا نضحك جميعا وقادتنا يرددون ويذكرون - وكأن المستمع هو المسؤول عن هذا الوضع - بأننا (في هذا القطاع بالذات) نزرع ليحصد غيرنا. من، يا ترى، المسؤول عن نقص الحصاد؟

فالأستاذ الجامعي الذي يحصل في أغلب الأحيان، إثر تضحيات متعددة الأوجه، على درجته العلمية بعد سن الـ 35 سنة، لا يفهم، على سبيل المثال، كيف يمكن أن يكون حظه من الدنيا أدنى من حظ المنتسبين إلى المجالس الشعبية المنتخبة وشبه المنتخبة إذا ما قارنا الجهد المبذول من الطرفين. أيهما أيسر، وأيهما أفيد للبلاد، يقول الأستاذ الجامعي بكل بساطة : الفوز بمنصب في جهاز حزبي سياسي أم الفوز بأعلى شهادة علمية تمنح في العالم؟

من الواضح أن الإرادة السياسية الرامية إلى الخروج من هذا المأزق (مأزق ازدياد هجرة الأساتذة الجامعيين) ضعيفة جدا رغم أن وقع الأزمة يشدّد على البلاد والعباد يوما بعد يوم ... فإلى أين نحن ذاهبون بهذه السياسة العرجاء ... وعهد السياسات الترقيعية في هذا المجال قد ولّى؟ لنستعرض

بعض النقاط المتصلة بهذا الموضوع مرتبة ترتيبا عشوائيا. وقبل ذلك لا بد أن نشير إلى أن أسلاك التعليم الأخرى ليست أوفر حظا من سلك التعليم العالي لكن موضوعنا هنا يتعلق بالحديث عن أساتذة الجامعات دون سواهم.

اللجوء إلى المتقاعدين

سمعنا أن وزارة التعليم العالي تقترح (من أجل التخفيف من أزمة التأطير) أنها تنوي اللجوء إلى استضافة المتقاعدين الأجانب للقيام بمهام تكوينية. لماذا المتقاعدون بالذات؟ لأنه يبدو بأن هؤلاء لا يطلبون سوى التكفل بمصاريف إقامتهم ومأكلهم وتنقلهم ولا يطلبون رواتب. لكن التجربة تبين أن تلك التكاليف تقدر بأزيد من 10 آلاف دينار يوميا وهذا دون الحديث عن تذكرة السفر. بمعنى أن إقامة أستاذ متقاعد خلال 10 أيام بإحدى الجامعات تكلف الوزارة 100 ألف دينار.

نلاحظ في هذا السياق أن المبلغ الذي ينقضاه "الأستاذ المشارك" الجزائري خلال سنة كاملة في إحدى الجامعات الجزائرية يعادل هذا المبلغ. فهل تعتبر الوزارة أن هذا هو الحل الأنسب من الناحيتين العلمية والمادية لترقيع عجز سياستها في مجال التأطير الجامعي؟

التعاون الفعال

يبدو لنا أن التعاون الفعال لا يكمن في اللجوء إلى المتقاعدين في البلاد الأجنبية بل يكمن في الاعتماد بالدرجة الأولى على الجزائريين العاملين في مختلف الجامعات الأجنبية والذين لهم ظروف شخصية لا تسمح لهم بالإقامة في وطنهم الأم. يمكن أن نتصور مثلا إبرام عقود بين هؤلاء الأساتذة ووزارة التعليم العالي تقضي بما يلي :

- يتكفل الأساتذة بالإشراف على عدد من طلبة الدكتوراه والماجستير إشرافا كاملا.
- يتكفل الأساتذة بتنشيط ملتقيات في اختصاصهم داخل الجزائر سنويا والمشاركة في توفير أسباب نجاحها.
- يستضاف الأساتذة من طرف الجامعات لإلقاء المحاضرات والاتصال بالطلبة الذين يشرفون عليهم، على أن تتكفل الجامعة الجزائرية بنفقات الإقامة والسفر مع دفع علاوات معتبرة تقدر باليوم وتراعي الجهود المبذولة من قبل المعنيين.
- تتكفل الوزارة بإقامة كل واحد من هؤلاء الأساتذة وبنفقة أسفاره وتدفع له علاوة سنوية تعادل مثلا متوسط مرتبه الشهري في جامعته ومرتب نظيره الجزائري.

الراغبون في العودة

هناك فئة من الجامعيين الجزائريين غادروا الجزائر بطرق مختلفة عندما كانوا طلبة وتحصلوا في الخارج على شهادات عليا واشتغلوا في الجامعات الأجنبية عدة سنوات ... ومنهم من يرغب في الرجوع الآن إلى وطنه. لكنهم يواجهون مشكلين هما : مشكل السكن عند الالتحاق بالجامعة الجزائرية ومشكل المسار المهني حيث لا يراعي الوظيفة العمومي أقدميتهم في التدريس بالخارج لأنهم لم يمارسوا هذه المهنة من قبل في الجزائر.

فإذا أردنا الاستفادة من هؤلاء الأساتذة المؤهلين للتأطير على كافة المستويات ينبغي تسهيل عودتهم باتخاذ إجراءات شجاعة كأن تضمن لهم وزارة التعليم العالي كراء مسكن يليق بمقامهم وحالتهم العائلية خلال سنة أو يزيد. كما ينبغي أن تراعى أقداميتهم في التدريس بالخارج بشكل جاد كأن لا يطلب منهم قضاء 3 سنوات في ممارسة التعليم كمعيدين مساعدين حتى يصبحوا أساتذة محاضرين، الخ.

المغرب وتونس والأردن

يتزايد عدد الأساتذة الذين يهجرون الجامعات الجزائرية لأسباب مادية محضة لأن الفارق بين ما يتقاضونه في الجامعات الأجنبية وداخل الجزائر كبير جدا. ولا سبيل لحمل هؤلاء العلماء على الرجوع إلى وطنهم إلا تقليص الهامش بين المرتبين. كما أن العمل على تثبيت الماكثين حاليا داخل البلاد (والذين يتهيئون للهجرة متى سنحت الفرصة) صار أمرا ملحا.

وتتطلب هذه العملية من السلطات قرارا شجاعا يتماشى مع هذه المعطيات المفروضة على الجميع ... اللهم إلا إذا كان القائمون على تسيير شؤون البلاد لا يباليون بما يجري في هذا القطاع. كيف يفسر هؤلاء الساهرون على شؤوننا أن تكون الوضعية المادية للأستاذ الجامعي عندنا أسوأ بكثير من حال نظيره في المغرب أو تونس أو الأردن، مثلا؟ هل هذه الدول أكثر من الجزائر ثراء وإمكانيات مادية؟ هل هي أكثر منا حاجة إلى إطاراتها الجامعية؟ هل قادتها ينفقون الأموال إنفاقا غير راشد؟ لا، أبدا ... بل إن هذا التوجه عندهم يعكس مدى تقديرهم للعلم والعلماء ومدى اهتمامهم بإطاراتهم الجامعية ومدى حرصهم على مستوى التعليم الجامعي وتقاليده.

وحتى لا نعتبر من المزايدين نسأل : ما المانع لدى السلطات عندنا أن توفر مرتبا للأستاذ الجامعي يعادل متوسط ما يتقاضاه الأساتذة في البلدان الثلاثة المذكورة أعلاه؟ هل الأستاذ الذي يطلب أن يعامل ماديا كما يعامل زميله بالمغرب أو تونس أو الأردن يطالب بالمستحيل؟ إنه أضعف الإيمان إذ من حقه أن يطلب أكثر من ذلك مقارنة بإمكانيات البلاد ومقارنة بما يجري في بلدان أخرى عربية وغير عربية.

الساعات الإضافية

على الرغم من أن الوزارة قد أعلنت منذ بضع سنوات على زيادة محسوسة في سعر الساعة الإضافية حيث ضاعفت 3 مرات هذا السعر فإن زملاء كثيرين يعتبرون هذا الإجراء من أسوأ الإجراءات التي اتخذتها الوزارة من حيث انعكاساته على التعليم العالي ومستواه. كيف؟ لقد أدت الوضعية المادية للأساتذة الجامعيين إلى استغلال هذا الإجراء والبحث عن ساعات إضافية بما يتجاوز إمكانياتهم الجسمية والفكرية.

ومن ثم صارت دروس ومحاضرات عدد كبير من هؤلاء الأساتذة دون المستوى المطلوب فراح الطالب ضحيتها وراح أيضا البحث العلمي في مهب الريح، إذ من المفترض أن يخصص كل أستاذ جامعي نصيبا معتبرا من وقته للبحث ومتابعة الجديد في حقل اختصاصه بالموازاة مع مهمة إلقاء الدروس والمحاضرات.

ومن جهة أخرى، هناك أساتذة آخرون يرغبون في استغلال هذا الإجراء المغربي، لكنهم لم يتمكنوا لأسباب مختلفة (نوعية اختصاصهم أو عدم معرفتهم لإداريين يفضلونهم عن غيرهم في منح الساعات الإضافية، ...). ولذا لا نستغرب أن يصف بعض الزملاء ذلك الإجراء بالكارثة على التعليم العالي والبحث العلمي رغم ظاهره الإيجابي من الناحية المادية. ولو كانت الحكومة تنظر إلى مثل هذه القضايا وانعكاساتها على المدى المتوسط لحلت المشكلة برفع أجور كافة الأساتذة بما يتناسب فعلا مع دورهم ومكانتهم في المجتمع ولا بأس أن ترفع أيضا عدد ساعات عمل الأستاذ بنسبة معقولة ... كما فعلت الحكومة في نهاية السبعينيات.

طلبة العلم وطلبة المشاكل

إن تعدد المنظمات الطلابية المدعومة من قبل أحزاب سياسية مختلفة وميولها إلى الغوص في العمل ذي اللون السياسي بدل العمل على تحسين وضع الطالب والأداء البيداغوجي أصبح أمرا يعيق السير الحسن للتعليم العالي ويحول دون تقدم جامعتنا حتى لو توفر الإطار والمؤطر. ويضيق المكان هنا لسرد أمثلة عن التصرفات السلبية لهذه المنظمات داخل المؤسسات الجامعية. والمتتبع للأحداث عبر الصحافة لما يجري في مختلف المؤسسات الجامعية في هذا الباب يدرك مدى تدهور الأوضاع المتعلقة بما يمكن أن نسميه "انضباط الطالب". ولذا فالوزارة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحديد الصلاحيات والمسؤوليات وتقنين النشاطات الطلابية داخل المؤسسات كي تسترجع الجامعة حرمتها وهيبته.

كيف لا نتحدث عن التدهور في هذا المجال وقد أصبح التحصيل العلمي - بسبب الإضرابات المتكررة والتوقفات المتعاقبة عن الدروس غير المبررة - الذي يناله الطالب خلال 5 سنوات دراسة كمن درس 3 سنوات أو أقل من ذلك بكثير. ثم إنه علينا ألا ننسى بأن الانضباط في السلوك الطلابي داخل المؤسسة من المحفزات للأساتذة (بوجه خاص) على أداء مهامهم على أكمل وجه.

ولا بد أن نشير، في هذا المقام، إلى أن من العادات السيئة التي دأبت عليها وزارتنا (وهيئات حكومية أخرى كثيرة) أن ترضخ إلى مطالب المحتجين بعد الإضرابات الطويلة والضغوطات الكبيرة. ولو سهرت الوزارة على رصد وتتبع المشاكل المحتملة وحلها قبل حدوثها أو قبل تفاقم الوضع لساد جو الثقة بين جميع الأطراف وكان الوضع في الوسط الطلابي أفضل بكثير مما هو عليه الآن.

العمل الصيفي

يركز رئيس الجمهورية في معظم تنقلاته داخل الوطن على العمل بصيغة " 3 في 8"، أي العمل دون انقطاع للنهوض بالبلاد واقتصادها واستدراك ما فات. وسمعناه يشدد في عدة مناسبات على ضرورة إيجاد الحلول لمواجهة العدد الكبير من الطلبة الذين يفدون على الجامعات ... لكننا لم نسمعه يناشد وزارة التعليم العالي على فتح أبوابها صيفاً كما تفعل العديد من الدول في الشرق والغرب.

إن نسبة الرسوب في مجمل الجامعات - حسب علمنا - تفوق سنويا 50 %، وهي نسبة عالية تتقل كاهل المؤسسات الجامعية لأنها تعدّ السبب الأول في تزايد اكتظاظ الطلبة على مدى السنين. ولذا فإن فتح أبواب الجامعات صيفا لتقديم الدروس الاستدراكية مدة شهر أو شهر ونصف ستخلص الجامعات

من نسب كبيرة من طلابها المتخلفين وتخفف وقع الاكتظاظ فيها. كما أن ذلك سيكون بالدرجة الأولى في صالح الطالب والمجتمع.

وفي هذا الإطار يمكننا أن نتصور مثلا إمكانية فتح جامعات شمال البلاد أبوابها خلال كل صيف لينتقى فيها الطلبة دروسا خلال شهر (أو شهر ونصف) في المقررات التي رسبوا فيها، وتمنح لهم علامة في نهاية الفترة التكوينية. وبعد ذلك يمكن أن نكتفي بهذه العلامة للبت في نجاح الطالب أو أن تراعى في جامعتة الأصلية بعد أن يجرى له امتحان استدراكي هناك.

وفيما يخص تأطير هؤلاء الطلبة ينبغي على الوزارة أن تدفع أجرا مغريا للأساتذة (القادمين من مختلف جامعات الوطن) الراغبين في العمل صيفا كما تفعل بلدان أخرى. ويمكنها أيضا الاستفادة من الأساتذة الجزائريين العاملين بالخارج الذين يكون معظمهم في فترة عطلة خلال الصيف. واقتداء بما تعمل به جامعات كثيرة في مختلف البلدان يمكن التفكير - خلال مرحلة ثانية - في فتح أبواب الجامعات للطلبة الذين يريدون مواصلة الدراسة صيفا للتخرج مبكرا ... وسوف يكون ذلك بدون شك عظيم الفائدة للجميع بدون استثناء.

مخابر ومشاريع البحث

لا يمكننا أن ننكر بأن الدولة وضعت تحت تصرف مخابر ومشاريع البحث مبالغ معتبرة خلال السنوات الأخيرة على الرغم من أن تلك المبالغ لا زالت في الكثير من الأحيان دون المستوى المعمول به في بلدان أخرى. والملاحظ في الميدان أن هذه الفقرة النوعية في الإنفاق على البحث العلمي لم تواكبها إجراءات مواتية لتفعيلها. ومن بين العراقيل التي تعيق سير هذه المخابر والمشاريع وجود قوانين بيروقراطية وقوانين أخرى غامضة من الناحية التطبيقية حالت دون نجاح العديد من المشاريع رغم الإرادة الحسنة للباحثين.

ولذلك فلا بد من تسهيل صرف الأموال الممنوحة مع العمل على الرقابة البعديّة بحيث لا ينتظر الأستاذ- الباحث موافقة سين وصاد حتى تشتري له التجهيزات اللازمة وغيرها أو أن ينتظر المزودون شهورا عديدة لتقاضي مستحقّاتهم فتذهب الثقة بين المتعاملين. ومن غرائب الأمور في هذا الموضوع ألا تدفع علاوات للمنتسبين إلى مخابر البحث بينما تدفع لأصحاب مشاريع البحث رغم أن كليهما يقوم بنفس المهمة. ما تفسير ذلك؟ لا ندري.

ويمكننا أن نشير في هذا السياق إلى أن تأطير الرسائل الجامعية لا مقابل له في قانون وزارة التعليم العالي عندنا خلافا لما هو معمول به في البلدان الأخرى المتقدمة والمتخلفة. فالأستاذ المؤطر في الجزائر مثل الذي لا يؤطر ... والذي يشرف على 10 رسائل كمن يشرف على رسالة واحدة. كيف يفسر المسؤولون هذا الوضع وهم يتباكون تحسرا على ندرة المؤطرين؟

محفظات أخرى

إن إعادة الاعتبار للأستاذ الجامعي على المستوى الاجتماعي والمادي لا ينحصر فقط في رفع الأجور. ويعلم أصحاب المجالس المنتخبة ونحوها وكذا كبار المسؤولين في الدولة أكثر من غيرهم ما هي السبل الكفيلة بصيانة كرامة الأستاذ في المجتمع. ويكفي أن تتوفر لديهم إرادة حسنة وجادة لتوفير

هذه الصيانة. ولا شك أنه إذا اتخذت إجراءات من هذا القبيل فسوف تحت المهاجرين على العودة وتجعل المقيمين في البلاد لا ينشغلون بالتفكير في الهجرة.

علاوات المناطق

من المعلوم أن هناك علاوة في التعليم العالي تسمى "علاوة المناطق" تمنح للأساتذة المنتسبين إلى بعض الجامعات عبر الوطن. وفي البداية كانت تمنح إلى العاملين في مراكز الجنوب ثم شملت مؤخرا جامعات تعتبر في أقصى الشمال ولا تبعد عن البحر إلا بعشرات الكيلومترات ... بحيث صار عدد كبير من الأساتذة في مختلف الجامعات يتساءلون عن جدية المقاييس المتخذة في منح هذه العلاوة لمنطقة دون أخرى.

والواقع أن لكل جامعة أو مركز خصوصيات ينبغي أن تراعى في تحديد تلك المقاييس وإلا صارت هذه العلاوة تمنح عشوائيا تحت ضغوط من يريد أن يضغط، وهذا ما ينبغي أن تتفاداه الوزارة قبل فوات الأوان ... وقبل أن تحدث هجرة جماعية في اتجاه واحد !

تلك هي بعض الإشارات لقضايا حساسة تعاني منها الجامعات عموما والأساتذة خصوصا أدت بالجامعيين إلى الهجرة أو إلى الاستعداد إليها طلبا للقامة عيش تليق بمقامهم في مكان بعيد ... يحدث ذلك والبلاد في أشد الحاجة إلى أبنائها. فهل ستكون السلطات جادة هذه المرة في العمل على وقف هذا النزيف؟

أبو بكر خالد سعد الله